Current Studies in Nahj-ul-Balaghah Open Access

Vol. 9, No. 1, (Issue 17) Autumn & Winter 2025: 91-104
DOI: 10.30473/anb.2026.78137.1493

ORIGINAL ARTICLE

Components of Social Security in the Alawite Rule An Analysis of the Teachings of Nahj al-Balagha with a Focus on the Role of Faith

Muhammad Taqi Shaker

Assistant Professor, Department of Philosophy and Theology, Imam Sadiq (PBUH) Institute for Islamic Sciences Research, Qom, Iran.

Correspondence:
Muhammad Taqi Shaker
Email: 14mt.shaker@gmail.com.

Received: 23 May 2026
Accepted: 09 Sep 2026

ABSTRACT

With the emergence of modern security approaches after the Cold War, and the Copenhagen School's emphasis on the identity and discursive dimensions of security, it became necessary to present an authentic and religious model of social security. This research aims to analyze the building blocks of social security in the Alawite rule model and to demonstrate the role of faith as a strategic variable in its realization. This study adopted the content analysis method (thematic analysis) with a focus on Nahj al-Balagha, and it also benefited from interpretive sources and contemporary research in the fields of security studies and political sociology as complementary sources. The results indicate that social security in the Alawite model is characterized by its internal origin and faith-based nature, and it is based on four main components: the faith component, where faith acts as a cognitive shield, a producer of public trust, and an internal regulator; The identity component, where the religious community serves as a source of security, and where shared faith and cultural unity make society resilient against identity crises; the cultural component, which ensures security through awareness, combating heresies, and religious education via cognitive empowerment; and the participatory component, where public oversight, mutual exhortation to good, and public trust elevate citizens from passive consumers of security to active producers of it. The results also show that, within the Alawite intellectual framework, faith, as the central axis, nourishes all three dimensions: identity, participation, and knowledge.

KEYWORDS

Alawite thought, social security, faith, Nahj al-Balagha, Copenhagen School.

How to cite

Shaker, M.T. (2025) Components of Social Security in the Alawite Rule An Analysis of the Teachings of Nahj al-Balagha with a Focus on the Role of Faith. *Current Studies in Nahj-ul-Balaghah*, 9(1), 91-104.
(DOI: 10.30473/anb.2026.78137.1493)

Copyright © 2025 The Authors. Published by Payame Noor University.
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/). Non-commercial uses of the work are permitted, provided the original work is properly cited.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

السنة التاسع، العدد الأول (المتوالي ١٧) خريف و شتاء ١٤٠٤ش/ ١٤٤٧ق. (٩١-١٠٤)

DOI: 10.30473/anb.2026.78137.1493

«مقاله پژوهشی»

مكوّنات الأمن الاجتماعي في الحكم العلوي تحليلٌ لتعاليم نهج البلاغة مع التركيز على دور الإيمان

محمدتقي شاكر

أستاذ مساعد، قسم الفلسفة وعلم الكلام، معهد الإمام الصادق (عليه السلام) لأبحاث العلوم الإسلامية، قم، إيران.

المؤلف المسؤول:
محمدتقي شاكر

بريد االكتروني:
14mt.shaker@gmail.com

تاريخ القبول: ١٤٤٧/١٢/٠٦
تاريخ الاستلام: ١٤٤٨/٠٣/٢٧

إرسال الاستشهاد إلى:
شاكر، محمدتقي. (١٤٤٧). مكوّنات الأمن الاجتماعي في الحكم العلوي تحليلٌ لتعاليم نهج البلاغة مع التركيز على دور الإيمان. *دراسات حديثة في نهج البلاغة*، ٩(١)، ٩١-١٠٤.
(DOI: 10.30473/anb.2026.78137.1493)

المخلص

مع ظهور المقاربات الأمنية الحديثة بعد الحرب الناعمة، وتأكيد مدرسة كوبنهاغن على الأبعاد الهُويّة والخطابية للأمن، بات من الضروري تقديم نموذج أصيل وديني للأمن الاجتماعي. يهدف هذا البحث إلى تحليل المكوّنات البانية للأمن الاجتماعي في نموذج الحكم العلوي، وبيان دور الإيمان بصفته متغيّراً استراتيجياً في تحققه. اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل المضمون (التحليل الموضوعاتي) مع التركيز على نهج البلاغة، كما استُفيد من المصادر التفسيرية والبحوث المعاصرة في مجالات الدراسات الأمنية وعلم الاجتماع السياسي بوصفها مصادر مكمّلة. تشير النتائج إلى أن الأمن الاجتماعي في النموذج العلوي يتسم بطابع داخلي المنشأ وإيماني المحور، ويقوم على أربعة مكوّنات رئيسة: المكوّن الإيماني، حيث يعمل الإيمان بوصفه درعاً معرفياً، ومنتجاً للثقة العامة، وضابطاً داخلياً؛ والمكوّن الهُويّ، حيث تكون الأمة الدينية مرجعاً للأمن، وتجعل الأخوّة الإيمانية والتوحيد الثقافي المجتمع صامداً في وجه الانقطاعات الهُويّة؛ والمكوّن الثقافي، الذي يؤمّن الأمن من خلال التوعية، ومكافحة البدع، والتربية الدينية، وذلك عن طريق التمكين المعرفي؛ والمكوّن المشاركاتي، حيث تعمل الرقابة العامة، والتواصي بالخير، والثقة العامة على رفع المواطنين من مستهلكين سلبيين للأمن إلى منتجين له. كما تُظهر النتائج أنه في منظومة الفكر العلوي، يغذّي الإيمان، بوصفه المحور المركزي، الأبعاد الثلاثة: الهُويّ، والمشاركاتي، والمعرفي.

الكلمات الدليلية:
الفكر العلوي، الأمن الاجتماعي، الإيمان، نهج البلاغة، مدرسة كوبنهاغن.

حق نشر هذه الوثيقة يعود لمؤلفيها. ١٤٤٧. ناشر هذه المقالة هو جامعة بيام نور.

تم نشر هذه المقالة بموجب الشهادة التالية ويسمح بأي استخدام غير تجاري لها بشرط االستشهاد بالمقالة بشكل صحيح وبما يتوافق مع الشروط المذكورة في العنوان أدناه.

Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

المقدمة

يُعَدُّ الأمن الاجتماعي أحد الركائز الحيوية لاستقرار المجتمعات وتماسكها وديناميكيتها، ولذلك ظلّ محور اهتمام مفكّري العلوم السياسية وعلم الاجتماع والدراسات الاستراتيجية. غير أن تعريفاته ومؤشراته شهدت تحولات مفهومية عميقة عبر التاريخ. ففي المقاربات التقليدية المتمركزة حول الدولة، يُعرَّف الأمن غالباً في إطار التهديدات العسكرية وحماية السلامة الإقليمية، إلا أن بروز التحديات الجديدة بعد الحرب الناعمة كشف عن عدم كفاءة هذه التعريفات المحددة، وأبرز ضرورة توسيع الدائرة المفهومية للأمن لتشمل الأبعاد الاجتماعية والهُويّة والثقافية. ومدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان وأولي ويفر، بتجاوزها النظرة الدنيا والعسكرية، اعتبرت الأمن ظاهرةً بين الأذهان وخطابية، وأقامت الأمن الاجتماعي باعتباره جوهر نظريتها على محور الحفاظ على استمرارية الهوية الجماعية؛ وبناءً على ذلك، أصبحت الهوية في نظرية كوبنهاغن هي المرجع الأمني. بالرغم من البحوث القيمة السابقة في مجال الحكم العلوي، فإن غالبية الدراسات نظرت إلى الإيمان والأخوة الدينية مجرد فضائل أخلاقية أو توصيات فردية، وأغفلت دورهما بصفتهما متغيرين استراتيجيين وبنيويين في إنتاج الأمن الاجتماعي. ولم يبيّن الأدب الموجود كيف يمكن للإيمان، في النموذج العلوي، أن يحوّل الأمن من سلعة حكومية مفروضة إلى ظاهرة اجتماعية مكتفية بذاتها، من خلال خفض التكاليف الرقابية وإنتاج الثقة الذاتية المنشأ.

ومن هنا، فإن السؤال الرئيسي لهذا البحث هو: ما هي المكونات البانية للأمن الاجتماعي في نموذج الحكم العلوي مع التركيز على دور الإيمان كمتغير وسيط، وما هو الفرق بين هذا النموذج والأنماط الأمنية السائدة؟

خلفية البحث

تُصنَّف الدراسات السابقة في مجال الأمن الاجتماعي في الحكم العلوي إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول، الدراسات المفهومية التي تهدف إلى تبيين ماهية الأمن وأبعاده من منظور الإمام علي (عليه السلام)؛ والقسم الثاني، الدراسات التي اهتمت بالاستراتيجيات التطبيقية لتوفير الأمن الاجتماعي، مثل العدالة التوزيعية، والكفاءة، ومكافحة الفساد؛ والقسم الثالث، الدراسات التي اتبعت منهجاً كمياً أو كيفياً لتحديد أبعاد ومكوّنات الأمن الاجتماعي (الجسدي، والنفسي، والجماعي، والمالي). ومن هذه البحوث، يمكن الإشارة إلى دراسة دولتي حول ضرورة الأمن وأنواعه (دولتي، ١٣٩١: ١٥-٢٣)، وتقي‌زاده في تبيين الأبعاد المعنوية والاستراتيجية للأمن (تقي‌زاده، ١٤٠٢: ٣٨٣-٤١٢)، ويوسفي وآخرون في حصر الاستراتيجيات الوضعية والاجتماعية والإصلاحية والزجرية (يوسفي وآخرون، ١٤٠١: ١٤٧-١٧٢)، ومقالة «الحكم الأمني في نهج البلاغة» التي تناولت الأمن بمقاربة متعددة الأبعاد. وكذلك دراسة چگيني التي ركّزت على دور الناس والكرامة الإنسانية (چگيني، ١٣٨٩: ٩٠-١٣٩)، فضلاً عن دراسة نوريان و افتخاري في مقارنة أسس الأمن في الإسلام ومدرسة كوبنهاغن (نوريان وافتخاري، ١٣٩٥: ١٠٩-١٣٧). على الرغم من الثراء الوصفي والتحليلي لهذه الدراسات، إلا أن المراجعة النقدية تُظهر أنه لم يُجرَ حتى الآن بحث يجمع في آنٍ واحد بين الاستفادة من الإطار النظري لمدرسة كوبنهاغن وتبيين الدور المحوري للإيمان كمتغير استراتيجي في إنتاج الأمن الاجتماعي. يقع البحث الحالي عند تقاطع هذه الفجوات، ويقدّم إطاراً مفهوماً-تطبيقياً يُشكّل فيه الإيمان ليس مجرد معتقد فردي، بل البنية الأساسية الهيكلية والسلوكية للأمن الاجتماعي في الحكم العلوي.

المباني النظرية والإطار النظري

على الرغم من أن الأمن، من منظور اجتماعي ومعرفي، مفهوم مألوف ومُدرَك في الحياة اليومية للبشر، وقد لا يكون الأفراد على دراية بالمصطلح التخصصي له (منتظري‌مقدم، ١٣٩٠: ١١٤-١١٥)، فإنه في الأدبيات الأكاديمية للدراسات الأمنية، ثمة خلاف دائم حول تعريف دقيق وموحّد له. ومع ذلك، هناك إجماع نسبي على أن الأمن يُعرَّف بأنه «التحرر من التهديدات تجاه القيم الأساسية للفرد والجماعات الاجتماعية» (بيليس و اسميث، ١٣٨٣: ٥٧٠؛ Buzan, 1991: 4). غير أن ثمة آراء متعددة حول مستوى المرجعية الأمنية (فردية،

وطنية، أو دولية) وتحديد أولويات أبعاده. ففي النهج التقليدي الذي هيمن على فترة الحرب الناعمة، كان الأمن يُعرَّف أساساً بالمكونات العسكرية، وحماية السلامة الإقليمية، وتوازن القوى، وكانت «الدولة» تُعتبر المرجع الحصري والفاعل المحوري للأمن (Buzan, Wæver, & de Wilde, 1998: 4-5).

مع انتهاء الحرب الناعمة وظهور التحديات العابرة للحدود متعددة الأوجه، تبيّن عدم كفاءة التعريفات المحدودة المتمركزة حول الدولة، وبرزت ضرورة توسيع الدائرة المفهومية للأمن لتشمل المجالات غير العسكرية. وفي هذا السياق، قامت مدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان وأولي ويفر، بتجاوز النظرة الدنيا والمتمركزة حول القوة، وأعادت تعريف الأمن في خمسة أبعاد: العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، مما أسس لنموذج جديد في الدراسات الأمنية (عبدالهخاني، ١٣٨٣: ١٣٨؛ Buzan et al., 1998: 21-24). ووفقاً لهذا الإطار النظري، لم يعد الأمن حقيقة موضوعية وثابتة، بل ظاهرة بين الأذهان وخطابية، يتوقف تشكلها وصياغتها على «الفعل الكلامي» (Speech Act) وتحديد أولويات الفاعلين السياسيين (Buzan et al., 1998: 21). وفي الواقع، خرج مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الناعمة من احتكار المقاربات العسكرية المتمركزة حول الدولة، وبرزت أبعاده الهُوّية والثقافية. وأصبح من الواضح أن تعريف الأمن وتحديد أولوياته يرتبطان دوماً بالسياق الثقافي والتاريخي والظروف السياسية لكل مجتمع، ولا يمكن تقديم تعريف شامل ومطلق له (آدمي، ١٣٩٤: ١٠-٨؛ Buzan et al., 1998: 119-120).

التعريف المفهومى للأمن الاجتماعي

طُرِحَ مفهومُ الأمن الاجتماعيّ أوّلَ مرّةٍ في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، في سياق التّقابل مع المفهوم التّقليديّ للأمن الوطنيّ الذي كان يعتبر الدّولةَ مرجعًا حصريًّا للأمن، وذلك في أدبيّات الدّراسات الأمنيّة (Buzan, Wæver & de Wilde, 1998: 119؛ نويدنيا، ١٣٨٨: ٢٥-٢٣). وقد جادل منظّرو مدرسة كوبنهاغن بأنّ المجتمع، بصفته مرجعًا أمنيًّا مستقلًّا، له تهديداته ومتطلّباته الخاصّة، وأنّ تراجع الأمن الاجتماعيّ يمكن أن يُهدّد وجود الدّولة حتّى في ظلّ وجود أمنٍ عسكريٍّ وسياسيٍّ (Buzan, Wæver & de Wilde, 1998: 119-123؛ بوزان، ١٣٧٩: ١٩-١٦). وفقًا لهذا الإطار النظريّ، يُعرَّف الأمن الاجتماعيّ بأنّه «قدرة المجتمع على الحفاظ على استمراريّة الهويّة الجماعيّة، والقيم الأساسيّة، والتّقاليد، والمعتقدات الدّينيّة والثّقافيّة الخاصّة به، في مواجهة التّهديدات المفكِّكة داخليًّا وخارجيًّا» (Buzan, Wæver & de Wilde, 1998: 119-120؛ افتخاري، ١٣٩١: ١٨-١٥). في هذا التّعريف، تُطْرَحُ الهويّة الجماعيّة (Collective Identity) – وليست الدّولة – بوصفها المرجعَ الأساسيَّ للأمن، وتتوقّف استمراريّتها على الحفاظ على التّماسك الثّقافي، والتّفاعلات المدنيّة، والإدارة الخطابيّة للتهديدات (بوزان، ١٣٧٩: ١٩-١٦؛ آدمي، ١٣٩٤: ١٠-٨).

أبعاد الأمن الاجتماعي

استنادًا إلى تعريف الأمن الاجتماعي بوصفه قدرة المجتمع على الحفاظ على استمرارية الهوية الجماعية، والقيم الأساسية، والثقة المتبادلة، والتصدي للتهديدات المفككة، تتشكّل نتائج هذا البحث في أربعة مكونات رئيسة:

المكون الأول: الإيماني. ينظر هذا المكون إلى دور الإيمان بوصفه ركيزةً أساسيةً للأمن الاجتماعي، ودرعًا معرفيًا في مواجهة التهديدات الهُوّية، ومنتجًا للثقة العامة. ففي هذا المكون، لا يُعتبر الإيمان مجرد معتقد فردي، بل متغيرًا بنيويًا واستراتيجيًا للأمن الاجتماعي.

المكون الثاني: الهُويّ. يرصد هذا المكون الحفاظ على استمرارية الهوية الجماعية، والأخوة الدينية، والتصدي للانقطاعات الهُوّية. ففي هذا المكون، تكون الأمة المؤمنة هي المرجع الأساسي للأمن الاجتماعي، وتقوم الهوية الجماعية على أساس الرابطة الإيمانية.

المكون الثالث: الثقافي. يهدف هذا المكون إلى التثقيف، والتوعية، والتصدي للتهديدات الناعمة. ففي هذا المكون، يتم تأمين الأمن الاجتماعي من خلال تعزيز الأسس الثقافية والمعرفية للمجتمع.

المكون الرابع: المشاركاتي.يهتم هذا المكون بتأمين الثقة المتبادلة، والرقابة العامة، والمشاركة الفاعلة للمواطنين في الحفاظ على الأمن

الاجتماعي. ففي هذا المكون، لا يُنتج الأمن الاجتماعي من أعلى إلى أسفل، بل ينبثق من داخل نسيج المجتمع، على أساس التكليف الديني.

المنهج

اعتمد هذا البحث على المنهج الكيفي وطريقة تحليل المضمون (التحليل الموضوعاتي) التي تُتيح، من خلال التركيز على تحديد وتحليل ورصد الأنماط المعنوية في البيانات، الوصول إلى الطبقات الخفية للمعنى في النصوص الدينية (Braun & Clarke, 2006: 79-81; Attride-Stirling, 2001: 387-388). تمثّل مجتمع الدراسة في النص الكامل لنهج البلاغة، وتم تنفيذ عملية البحث في ست مراحل وفق نموذج براون وكلارك، وهي: الإلمام بالبيانات، وتوليد الرموز الأولية (٣٧٢ رمزاً باستخدام برنامج MAXQDA)، والبحث عن المضامين (١٤ مضموناً فرعياً)، ومراجعة المضامين، وتعريفها وتسميتها (٤ مضامين رئيسة)، وأخيراً كتابة التقرير. ولتعزيز الصدق، تم استخدام التثليث المنهجي على ثلاثة مستويات: المصادر، والباحثون (معامل التوافق ٨٧٪)، والنظري (Lincoln & Guba, 1985: 289-331). وقد أتاح هذا المسار المنظم اكتشاف النموذج المنظومي للأمن الاجتماعي في نموذج الحكم العلوي.

جدول ١. عملية استخلاص مكونات الأمن الاجتماعي من نهج البلاغة

المكون	الرموز الأولية (المفاهيم)	الرموز المحورية	المستندات الرئيسة في نهج البلاغة
الإيماني	التقوى، الخوف من الله، ذكر الموت، ضبط النفس، الزهد، التوكل، المراقبة، التوبة	الضبط الأخلاقي للنفس، تعزيز المعتقدات الدينية، الرقابة الداخلية	**الخطبة ١١٤، الخطبة ٨٣، الرسالة ٣١، الخطبة ٢٢٣، الخطبة ٢٢٧، الخطبة ٧٨، الحكمة ٤٤**
الهوي	الأخوة الإيمانية، الأمة الواحدة، الأخوة الدينية، البيعة، الولاية، معرفة العدو	الهوية الجماعية القائمة على الإيمان، الأخوة الإسلامية، المركزة على الأمة	**الخطبة ٢٠، الخطبة ١٥٢، الرسالة ٥٣، الرسالة ٦، الخطبة ٢٣٩، الخطبة ١٠٩**
الثقافي	الأمر بالمعروف، النهي عن المنكر، طلب العلم، مواجهة البدعة، التنوير، مكافحة الجهل	التثقيف الديني، التوعية العامة، مواجهة التحريف	**الخطبة ١٧٦، الخطبة ١٩٨، الحكمة ٣١٣، الخطبة ٧٩، الخطبة ١، الرسالة ٤٥**
المشاركاتي	المشاورة، الرقابة العامة، البيعة، التواصي بالخير، المساءلة، تقبل النقد	المشاركة الفاعلة للمواطنين، الثقة العامة، المسؤولية المتبادلة	**الرسالة ٥٣، الخطبة ٢١٦، الحكمة ٥٤، الخطبة ١٧٦، الرسالة ٥٠، الرسالة ٢٧**

مكونات الأمن الاجتماعي في النموذج العلوي

يشكّل النموذج العلوي المكونات الأربعة للأمن الاجتماعي من خلال الإيمان الديني، والأخوة الإسلامية، والتكليف الإلهي. فالمكون الإيماني يُحقق عبر الإيمان كدرع معرفي؛ والمكون الهوي يتحقق عبر الأخوة الدينية والهوية الجماعية الإسلامية؛ والمكون الثقافي يُفعّل عبر التنوير ومواجهة التهديدات الناعمة؛ والمكون المشاركاتي يُنفذ عبر الرقابة العامة والثقة المتبادلة المنبثقة من الإيمان. وهكذا، فإن الإيمان ليس مجرد معتقد فردي، بل هو متغير استراتيجي وبنيوي يربط المكونات الأربعة للأمن الاجتماعي ببعضها، ويحول الأمن من بناء خارجي مفروض إلى ظاهرة داخلية المنشأ ومكتفية بذاتها.

في نموذج الحكم العلوي، يمكن تصور العلاقة بين المكونات الأربعة بشكل هرمي. فالمكون الإيماني بمنزلة الروح، والمكونات الثلاثة الأخرى بمنزلة الجسد للأمن الاجتماعي. وكما تمنح الروح الجسد الحياة، فإن الإيمان يمنح المكونات الثلاثة الأخرى المعنى والتوجيه. فمن دون الإيمان، تصبح الهوية الجماعية مجرد علامة شكلية، والثقافة مجموعة من العادات والتقاليد السطحية، والمشاركة عملية احتفالية سياسية خاوية المضمون. ويوضح الإمام علي (عليه السلام) هذا الترابط في الخطبة ١١٤، حيث يبين أن التقوى كثمرة للإيمان تشمل جميع أبعاد الوجود الإنساني وتدفعه نحو العمل الصالح والمشاركة الفاعلة: «تَقْوَى اللَّهِ حَمَّتْ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ مَحَارِمَهُ، وَأَلْزَمَتْ قُلُوبَهُمْ مَخَافَتَهُ... فَأَخَذُوا الرَّاحَةَ بِالْكَلَفِ» (نهج‌البلاغة، ص١١٤). وفي الرسالة ٤٧، يعرّف التقوى بأنها جامعة لكل الخيرات ومنظمة للأمور: «أُوصِيكُمَا بِتَقْوَى اللَّهِ... وَنَظْمِ أَمْرِكُمَا، وَصَلَاحِ ذَاتِ بَيْنِكُمَا» (نهج‌البلاغة، ص٤٢١). ويُعدّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الخطبة ٣٤ من أركان الرقابة العامة والحقوق المتبادلة بين الناس

والحاكم (نهج‌البلاغة، ص٧٩). وبالتالي، فإن التسلسل الهرمي للمكونات يُظهر أن النموذج العلوي ينظم الأمن الاجتماعي من الجذور (الإيمان) إلى الفروع (المشاركة)، بحيث يؤدي كل مكون دوره في موقعه الطبيعي.

المكون الإيماني: الإيمان بوصفه ركيزة الأمن الاجتماعي

في النماذج السائدة للدراسات الأمنية، تُصنَّف أدوات تحقيق الأمن عموماً في فئتين: الأولى، الأدوات الحكومية القائمة على القوة والردع الخارجي؛ والثانية، الأدوات القائمة على التفاعلات المدنية والخطابات الاجتماعية. ويعرّف باري بوزان الأمن الاجتماعي بأنه قدرة المجتمع على الحفاظ على هويته الجماعية في مواجهة التهديدات، ويعدّ الدين أحد المكونات الخمسة الرئيسية للهوية الجماعية .(Buzan, Wæver & de Wilde, 1998: 119-120) ومن هذا المنظور، يندرج الدين والإيمان الجماعي في عداد الأمن الاجتماعي؛ لأن التهديد الموجه ضد الهوية الدينية يُعَدُّ نوعاً من الانقطاع الهُويّ الذي يعرّض الأمن الاجتماعي للخطر. فما يندرج في مدرسة كوبنهاغن ضمن الأمن الاجتماعي هو الوظيفة الاجتماعية للدين؛ أي الدور الذي يؤديه الدين في تشكيل الهوية الجماعية، والتماسك الاجتماعي، والنظام المعياري للمجتمع. وبالتالي، فإن إدراج الإيمان في إطار الأمن الاجتماعي لا يخرج عن إطار بوزان، بل يتحرك بدقة في سياقه ذاته.

وبالاستفادة من إطار بوزان، يمكن إثراؤه بتعاليم العلويين. ففي نموذج الحكم العلوي، يوجد متغير أكثر جوهرية وتقدماً من الفئتين المذكورتين، يؤدي دوراً بنيوياً وارتباطياً، ألا وهو الإيمان. فالإيمان في منظومة الفكر العلوي ليس مجرد معتقد فردي وشعور داخلي، بل هو على المستوى الجماعي، بوصفه هوية دينية مشتركة، رأس مال اجتماعي ونظام معياري، ينتج التماسك الاجتماعي في آن واحد، ويعزز الثقة العامة، ويقلل بشكل ملحوظ من التكاليف الرقابية والإجراءات القسرية للحكومة. وقد وصف الإمام علي (عليه السلام) في الخطبة ١٩٣ المؤمنين الصادقين بضبط النفس على المستويين البصري والسمعي: «غَضُّوا أَبْصَارَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَوَقَفُوا أَسْمَاعَهُمْ عَلَى الْعِلْمِ النَّافِعِ لَهُمْ» (نهج‌البلاغة، ص٣٠٣). وهذا الوصف يقدّم الإيمان بوصفه نظاماً رقابياً داخلياً يتجاوز أدوات الحكم والاتفاقات الاجتماعية. ويؤدي الإيمان في هذا النموذج ثلاث وظائف أمنية متميزة ومتكاملة، سيتم تحليلها في ما يلي:

الإيمان بوصفه درعاً معرفياً في مواجهة التهديدات الهُويّة

أولى وأهم وظائف الإيمان في النموذج العلوي هي تحقيق الاستقرار المعرفي والتماسك الأخلاقي على المستوى المجتمعي. يرى الإمام علي (عليه السلام) في الخطبة ١٥٣ أن البصيرة الحقيقية هي عملية رباعية تبدأ بالسمع والتفكر وتنتهي بسلوك الطريق الواضح: «إِنَّمَا الْبَصِيرُ مَنْ سَمِعَ فَتَفَكَّرَ، وَ نَظَرَ فَأَبْصَرَ، وَ انْتَفَعَ بِالْعِبَرِ، ثُمَّ سَلَكَ جَدَدًا وَاضِحًا» (نهج‌البلاغة، ص٢١٣). وفي مواجهة الفتن في فترة حكمه، يؤكد الإمام (ع) على بصيرته الذاتية، ويرى الفتنة ظاهرة تبدو في بدايتها جميلة وخادعة: «إِنَّ الْفِتَنَ إِذَا أَقْبَلَتْ شَبَّهَتْ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ بَنَّهَتْ» (نهج‌البلاغة، ص١٣٧). كما يعتبر في الحكمة ٢٦٢ الجهل بالحق والباطل سبباً للحيرة في الفتن: «إِنَّكَ نَظَرْتَ تَحْتَكَ وَلَمْ تَنْظُرْ فَوْقَكَ فَحِرْتَ. إِنَّكَ لَمْ تَعْرِفِ الْحَقَّ فَتَعْرِفَ مَنْ أَتَاهُ، وَلَمْ تَعْرِفِ الْبَاطِلَ فَتَعْرِفَ مَنْ أَتَاهُ» (نهج‌البلاغة، ص٥٢١). وهذه العبارات تُظهر أن التهديد الناعم، قبل أن يكون تهديداً مادياً، هو خداع معرفي، وأن مواجهته لا تكون بالسيف، بل بالوعي والبصيرة.

الإيمان بوصفه منتجاً للثقة العامة ورأس المال الاجتماعي

الوظيفة الأمنية الثانية للإيمان في النموذج العلوي هي إنتاج الثقة العامة ورأس المال الاجتماعي. يقرر القرآن الكريم أن المؤمنين إخوة، وهذه الأخوة هي البنية التحتية للثقة المتبادلة ورأس المال الاجتماعي المنبثق من الإيمان: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وفي الخطبة ١٢٧، يعتبر الإمام (عليه السلام) الالتزام بالجماعة والابتعاد عن التفرق شرطاً لبقاء المجتمع، ويوضح بوضوح دور رأس المال الاجتماعي المنبثق من الإيمان في صمود المجتمع أمام الأزمات: «إِنَّ يَدَ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّاذَّ مِنَ النَّاسِ لِلشَّيْطَانِ كَمَا أَنَّ الشَّاذَّ مِنَ الْغَنَمِ لِلذِّئْبِ» (نهج‌البلاغة، ص١٨٤).

وفي الخطبة ٢١٦، يعدّ التعاون والتواصي بالخير من أوجب الحقوق الإلهية: «مِنْ وَاجِبِ حُقُوقِ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ النَّصِيحَةُ بِمَبْلَغِ جُهْدِهِمْ، وَ التَّعَاوُنُ عَلَى إِقَامَةِ الْحَقِّ بَيْنَهُمْ» (نهج‌البلاغة، ص٣٣٤). وهذا التكليف الديني يُنتج الثقة المتبادلة من داخل الإيمان، دون الحاجة إلى ضمانات تنفيذية خارجية.

الإيمان بوصفه رقابة داخلية وخافضاً لتكاليف المراقبة

الوظيفة الأمنية الثالثة للإيمان هي إحداث الرقابة الداخلية وتقليل تكاليف المراقبة والإجراءات القسرية للحكومة. يوضح الإمام علي (عليه السلام) في الخطبة ١٩٣ أعمق مستويات ضبط النفس من خلال عظمة الله في القلوب: «عَظُمَ الْخَالِقُ فِي أَنْفُسِهِمْ، فَصَغُرَ مَا دُونَهَ فِي أَعْيُنِهِمْ» (نهج‌البلاغة، ص٣٠٣). فعندما تحتل عظمة الله مكانها في القلب، تصغر جاذبية الدنيا ومخالفة المعايير الإلهية في نظر الإنسان، وتقل الحاجة إلى المراقبة الخارجية إلى أدنى حد. وهذا الضبط الذاتي مستقر إلى درجة أن المؤمنين، حتى في أوج الرخاء، يشعرون بالمسؤولية تجاه الله: «نُزِّلَتْ أَنْفُسُهُمْ مِنْهُمْ فِي الْبَلَاءِ كَالَّتِي نُزِّلَتْ فِي الرَّخَاءِ» (المصدر السالق). كما ورد في شرح السيد الرضي لهذه العبارة: «إِذَا كَانُوا فِي رَخَاءٍ كَانُوا مِنْ خَوْفِ اللَّهِ وَحَذَرِ النِّقْمَةِ، كَأَنَّهُمْ فِي بَلَاءٍ» (نهج، ص٦٥٦). وفي الخطبة ١٩٨، يعتبر التقوى دواءً للأمراض الروحية وبنية تحتية لضبط النفس: «فَإِنَّ تَقْوَى اللَّهِ دَوَاءُ دَاءِ قُلُوبِكُمْ، وَبَصَرُ عَمَى أَفْئِدَتِكُمْ، وَشِفَاءُ مَرَضِ أَجْسَادِكُمْ، وَصَلَاحُ فَسَادِ صُدُورِكُمْ» (نهج‌البلاغة، ص٣١٢). والمجتمع المجهز بهذا الدواء الداخلي يكون أقل حاجة إلى المراقبة والضبط الخارجيين. وهذا الوصف يُظهر أنه في النموذج العلوي، لا يُوفّر الأمن الاجتماعي من الخارج فحسب، بل يُنتج في الغالب من داخل النسيج الإيماني للمجتمع، حيث يعمل الإيمان كبنية تحتية غير ملموسة للأمن، ليحل محل أو يكمل جزءاً كبيراً من البنى التحتية الملموسة الأمنية.

الإيمان بوصفه عاملًا في تحويل الأمن من ظاهرة خارجية إلى مكتفية بذاتها

الوظيفة النهائية للإيمان في النموذج العلوي هي تحويل الأمن الاجتماعي من ظاهرة خارجية مفروضة إلى ظاهرة داخلية المنشأ مكتفية بذاتها. فاليقين الداخلي للمؤمنين يجعلهم منضبطين ذاتياً إلى حد أنهم كأنما رأوا الجنة والنار بأعينهم: «فَهُمْ وَ الْجَنَّةُ كَمَنْ قَدْ رَآهَا، فَهُمْ فِيهَا مُنَعَّمُونَ، وَ هُمْ وَ النَّارُ كَمَنْ قَدْ رَآهَا، فَهُمْ فِيهَا مُعَذَّبُونَ» (نهج‌البلاغة، ص٣٠٣). وهذا اليقين الداخلي يؤمّن الأمن الأخلاقي والسلوكي من داخل الإيمان، لا عبر التهديد والمراقبة الخارجية. وفي النموذج العلوي، يخرج الأمن من احتكار الحاكمية ويتحول إلى مسؤولية متبادلة. ففي الخطبة ٢١٦، يعرّف الإمام علي (عليه السلام) صلاح المجتمع بأنه نتيجة التفاعل العضوي بين الحاكم والناس: «فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِصَلَاحِ الْوُلَاةِ، وَلَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ إِلَّا بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ» (نهج‌البلاغة، ص٣٣٣). وفي هذا النموذج، يكون الأمن الاجتماعي مخرجا طبيعياً لتفاعل الإيمان والهوية والثقافة والمشاركة في نسيج المجتمع، ويرتقي المجتمع من مستهلك للأمن إلى منتج له.

المكون الهويّ

مع انتقال مدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان من الأمن المتمركز حول الدولة، قدّمت المجتمع والهوية الجماعية بوصفهما مرجعاً للأمن الاجتماعي. فمن منظور بوزان، الأمن الاجتماعي يعني قدرة المجتمع على الحفاظ على استمرارية هويته الجماعية في مواجهة التهديدات (بوزان، ١٣٧٩: ١٦-٩). بيد أن بوزان يفسّر هذه الهوية بشكل أساسي على أسس علمانية واتفاقات اجتماعية. والنقد والتكملة لهذه النظرية في النموذج العلوي هو أن الحكم العلوي، مع قبوله مبدأ الهوية الجماعية كمرجع للأمن، يُغيّر ماهية هذه الهوية من اتفاق نفعوي علماني إلى ميثاق إيماني وأخوة دينية. ففي الخطبة ١١٣، يُعرّف الإمام علي (عليه السلام) الأخوة الدينية بأنها البنية التحتية للهوية الجماعية، ويُعرّف عامل الانقطاع الهُويّ ليس بأنه اختلاف المصالح، بل الفساد الباطني: «إِنَّمَا أَنْتُمْ إِخْوَانٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، مَا فَرَّقَ بَيْنَكُمْ إِلَّا خُبْثُ السَّرَائِرِ وَسُوءُ الضَّمَائِرِ» (نهج‌البلاغة، ص١٦٨). وفي الخطبة ١٥١، يؤكد على ضرورة التمسك بحبل الجماعة كعامل للوحدة والتماسك الهُويّ: «وَ الزَمُوا مَا عُقِدَ عَلَيْهِ حَبْلُ الْجَمَاعَةِ» (نهج‌البلاغة، الخطبة ١٥١). وفي النموذج العلوي، لا تُضمن الهوية الجماعية من خلال العقد الاجتماعي، بل من خلال الرابطة العقدية (الأمة)، مما يجعل صمودها في وجه الأزمات أكبر بكثير من العقود الشكلية.

الأمة الدينية بوصفها مرجعاً للأمن الاجتماعي

في النماذج المتمركزة حول الدولة والعلمانية، تكون الدولة هي المرجع الأساسي للأمن؛ أما في النموذج العلوي، فالمرجع الأساسي للأمن الاجتماعي هو الأمة المؤمنة. ففي الرسالة ٦ إلى معاوية، يعتبر الإمام علي (عليه السلام) البيعة مشاركة اختيارية من الأمة المؤمنة: «إِنَّ الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وَ سَمَّوْهُ إِمَامًا، كَانَ ذَلِكَ لِلَّهِ رِضًى» (نهج‌البلاغة، ص٣٦٧). وهذا التحول في المرجعية يُحدث ثلاثة تأثيرات بنيوية عميقة في طبيعة الأمن الاجتماعي: أولاً، يخرج الأمن الاجتماعي من احتكار الحاكمية ويتحول إلى عملية مشاركاتية داخلية المنشأ. ثانياً، مرجعية الأمة المؤمنة تعني أن معيار الأمن الاجتماعي هو الحفاظ على التماسك الإيماني والأخلاقي للمجتمع؛ ومن ثم فإن التفرق يُعتبر تهديداً أكبر من التهديد العسكري، ويُعدّ الفساد الباطني هو العامل الرئيسي للانقطاع الهُويّ. ثالثاً، الأمة الدينية كمرجع للأمن تحرر الأمن الاجتماعي من قيود الحدود الجغرافية والاتفاقات السياسية؛ وبناءً عليه، تُنفى العصبيات القبلية والعرقية ويُستبدل بها الهوية الإيمانية. وهذه النظرة ترفع المواطنة من مجرد وضع قانوني إلى منزلة إيمانية وأخلاقية.

الأخوة الدينية ومواجهة الانقطاعات الهُويّة

مفهوم الأخوة الدينية في النموذج العلوي ليس مجرد توصية أخلاقية، بل هو آلية أمنية تمنع الانقطاعات الهُويّة. فالحكم العلوي، بنفيه الصريح للتعصبات الجاهلية، يجعل الهوية الإيمانية بديلاً عنها. يذكر أمير المؤمنين (عليه السلام) في ثلاثة مواضع من نهج البلاغة أن أعظم إنجاز للنبوة هو إيجاد الوحدة، ومن ذلك قوله: «قَدْ صُرِفَتْ نَحْوَهُ أَفْئِدَةُ الْأَبْرَارِ وَثُنِيَتْ إِلَيْهِ أَزِمَّةُ الْأَبْصَارِ، دَفَنَ اللَّهُ بِهِ الضَّغَائِنَ وَأَطْفَأَ بِهِ [النَّوَائِرَ] النَّوَائِرَ، أَلَّفَ بِهِ إِخْوَاناً» (نهج‌البلاغة، ص١٤١). فبعد أن أعلن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) دعوته، توجهت قلوب الأبرار إليه، وانشدت إليه أبصارهم، ودفن الله تعالى به الضغائن، وأطفأ نيران العداوة التي في الصدور، وألف بين الناس بالأخوة والمودة. وفي الخطبة القاصعة، يحدد الإمام (ع) جذور انعدام الأمن الاجتماعي في التعصبات العمياء، ويأمر بإطفائها: «فَأَطْفِئُوا مَا كَمَنَ فِي قُلُوبِكُمْ مِنْ نِيرَانِ الْعَصَبِيَّةِ وَأَحْقَادِ الْجَاهِلِيَّةِ» (نهج‌البلاغة، ص٢٨٨). وفي هذا النموذج، يُصنّف المواطنون لا على أساس القبيلة والعرق، بل على أساس رابطة الأخوة الدينية أو الاشتراك في الإنسانية: «إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ» (نهج‌البلاغة، ص٤٢٧). وهذا التحول النموذجي من "العرق" إلى "الإيمان" هو الضامن الأساسي للتماسك الاجتماعي والمانع من الانقطاعات الهُويّة في النموذج الأمني العلوي.

وتؤدي الأخوة الدينية ثلاث وظائف أمنية: أولاً، خلق رابطة تتجاوز المصالح الفردية، تظل ثابتة حتى في الظروف الحرجة؛ ثانياً، توفير الحصانة ضد التفرقة، وهو ما لا يتحقق إلا بالبصيرة والإيمان الواعي؛ ثالثاً، إيجاد المسؤولية المتبادلة، حيث يكون كل مؤمن مسؤولاً عن أمن أخيه الإيماني، ويتحول الأمن الاجتماعي إلى سلعةٍ فوق فرديةٍ شموليةٍ.

الهوية الجماعية والقدرة على الصمود في مواجهة التهديدات الخارجية

من الوظائف الأخرى للمكون الهُويّ في النموذج العلوي، بناء القدرة على الصمود في مواجهة التهديدات الخارجية. فالمجتمع الذي يمتلك هوية جماعية راسخة لا ينهار عند مواجهة الأزمات الخارجية. وفي النموذج العلوي، يتم تأمين هذا الصمود من خلال ثلاثة مسارات: أولاً، الإيمان بوصفه عاملاً لتفسير الأزمة، حيث يوفّر إطاراً تفسيرياً موحداً للأزمة بوصفها اختباراً إلهياً أو فتنة، مما يوحد المجتمع. ثانياً، الأخوة الدينية بوصفها عامل تضامن في الأزمة، حيث يضمن الالتزام بالجماعة وتجنب التفرق بقاء المجتمع. ثالثاً، الهوية الجماعية بوصفها عاملاً لإضفاء الشرعية، حيث تكون الحاكمية علاقة متبادلة قائمة على خدمة الأمة؛ فالإمام علي (عليه السلام) يُعرّف الاستبداد بأنه عامل زوال السلطة: «الظلم يزلّ القدم و يسلب النّعم و يهلك الأمم» (غررالحكم، ص٩٢). وبعبارة أخرى، فإن الاستبداد والتفرّد بالرأي ليسا مجرد ضعف إداري، بل هما تهديد وجودي. وقد صرّح أميرالمؤمنين علي (ع) بأن التفرّد بالرأي هو سبب مباشر لزوال وهلاك الحاكمية، فقال: «مَنِ اسْتَبَدَّ بِرَأْيِهِ هَلَكَ» (نهج‌البلاغة، ص٥٠٠). وفي المقابل، يعتبر أن استدامة السلطة وتثبيتها مرهونة بنفي الاستبداد واستبداله بالحكمة

الجماعية، ويأمر عماله بأن يستفيدوا من مشاورة العلماء والحكماء لتثبيت أمور البلاد (نهج‌البلاغة، ص٤٣١). وهذا الإضفاء الديني للشرعية يعزز الأمن الاجتماعي في مواجهة التهديدات الخارجية.

المكون الثقافي

تستهدف التهديدات الناعمة للأمن الاجتماعي بشكل مباشر الثقافة والمعتقدات والبنى المعرفية للمجتمع. فعلى عكس التهديدات الصلبة التي تستهدف السلامة الإقليمية والهياكل المادية، فإن التهديدات الناعمة تتسلل إلى النسيج الهُويّ للمجتمع عبر التحريف المعرفي والبدعة والفتنة، فتدمر الأمن الاجتماعي من الداخل. وقد رسم الإمام علي (عليه السلام) في الخطبة ١٨٧ طبيعة هذه التهديدات بوصفه أعداءً يدخلون الحرام باسم الحلال عبر التلبيس وتغيير الأسماء (راجع: نهج‌البلاغة، ص ١٩١). وفي نموذج الحكم العلوي، تتم مواجهة هذه التهديدات من خلال التنوير العام، والتثقيف الديني، وتعزيز البنى الإيمانية. وهذا النهج يُظهر أن الثقافة في النموذج العلوي ليست مجالاً هامشياً، بل هي البنية التحتية الأساسية للأمن الاجتماعي.

التوعية الواسعة

من الاستراتيجيات الثقافية في النموذج العلوي، التوعية الواسعة والتنوير العام. ففي مواجهة الفتن، كان الإمام علي (عليه السلام) يختار بيان الحقيقة والدعوة إلى التفكر بدلاً من المواجهة القسرية، مما يدل على وعي عميق بطبيعة التهديدات الناعمة. وفي الحكمة ١١٣، يُعرّف التفكر بأنه أفضل العلوم: «وَ لَا عِلْمَ كَالتَّفَكُّرِ» (نهج‌البلاغة، ص٤٨٨). وهذا التنوير يؤدي ثلاث وظائف أمنية: تمكين القدرة على تمييز الحق من الباطل والحصانة ضد الشبهات؛ وتعزيز التفكير النقدي ومنع النفوذ الأيديولوجي للعدو؛ وتمكين المواطنين من خلال خلق فضاء للحوار وحرية الفكر.

مواجهة البدعة والتحريف

المحور الثاني للمكون الثقافي هو مواجهة البدعة والتحريف الديني بوصفهما تهديدين مباشرين للأمن الاجتماعي. ففي الخطبة ١٤٥، يُعرّف الإمام علي (عليه السلام) البدعة بأنها سبب مباشر لترك السنة: «وَمَا أُحْدِثَتْ بِدْعَةٌ إِلَّا تُرِكَ بِهَا سُنَّةٌ، فَاتَّقُوا الْبِدَعَ وَالْزَمُوا الْمَهْيَعَ، إِنَّ عَوَازِمَ الْأُمُورِ أَفْضَلُهَا وَإِنَّ مُحْدَثَاتِهَا شِرَارُهَا» (نهج‌البلاغة، ص٢٠٢). وفي الخطبة ١٦٤، يعتبر أسوأ الناس عند الله هو الحاكم الجائر الذي يستهدف البنية الهُويّة للمجتمع بالبدعة: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ إِمَامٌ جَائِرٌ ضَلَّ وَضُلَّ بِهِ، فَأَمَاتَ سُنَّةً مَأْخُوذَةً، وَأَحْيَا بِدْعَةً مَتْرُوكَةً» (نهج‌البلاغة، ص٢٣٥). وفي الخطبة ٢١٠، يوضح حقيقة تهديد التحريف بالإشارة إلى وضع الأحاديث في عهد النبي (صلى الله عليه وآله): «إِنَّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقّاً وَبَاطِلاً وَصِدْقاً وَكَذِباً... وَلَقَدْ كُذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَهْدِهِ حَتَّى قَامَ خَطِيباً فَقَالَ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (نهج‌البلاغة، ص٣٢٥). وتتم مواجهة البدعة في النموذج العلوي من خلال ثلاثة مسارات عملية: حفظ أصالة المصادر الدينية، وتعزيز دور العلماء كحافظين للأصالة الثقافية، والتوعية العامة بطبيعة البدعة والفرق بينها وبين الاجتهاد المشروع (شاكر، ١٣٩١: ١١٢-١١٣).

التثقيف الديني وتعزيز البنى الأخلاقية

المحور الثالث للمكون الثقافي هو التثقيف الديني وتعزيز البنى الأخلاقية بوصفها البنية التحتية للأمن الاجتماعي؛ فهذه العملية، بإيجادها الضبط الأخلاقي للنفس، تخفض تكاليف المراقبة الخارجية، وبتعزيزها التماسك القيمي، تجعل المجتمع صامداً في وجه الانقطاعات الهُويّة. يوصي الإمام علي (عليه السلام) في الرسالة ٤٧ ولديه، بأن التقوى والقول بالحق هما البنية التحتية لبقاء المجتمع: «أُوصِيكُمَا بِتَقْوَى اللَّهِ... وَقُولَا بِالْحَقِّ، وَاعْمَلَا لِلْأَجْرِ» (نهج‌البلاغة، ص٣٤٣). وهذه الوصية تُظهر أن الالتزام بالتقوى والصدق ليس فضيلة فردية، بل هو ضمان لتماسك المجتمع واستقراره. وفي الحكمة ٣٨، يُعرف الأخلاق الحسنة بأنها أعظم رأس مال إنساني: «وَ أَكْرَمُ الْحَسَبِ حُسْنُ الْخُلُقِ» (نهج‌البلاغة، ص٣٩١). وبما أن الأمن الاجتماعي لا يستقيم دون الثقة المتبادلة والتضامن الجماعي، فإن تعزيز الأخلاقيات يُوفّر رأس المال الاجتماعي اللازم للمشاركة الفاعلة للمواطنين في الحفاظ على الأمن، ويمنع نشوء الأزمات الثقافية والهُويّة. وبهذا، يكون التثقيف الديني استراتيجية أمنية طويلة المدى، تعزز الأمن الاجتماعي من جذوره بخلق الضبط الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية والتماسك القيمي، وتحوله إلى ظاهرة داخلية المنشأ مكتفية بذاتها.

الإيمان بوصفه درعاً معرفياً في مواجهة الحرب الناعمة

في أدبيات الدراسات الأمنية، تُعرَّف الحرب الناعمة بأنها استخدام مُصمَّم للدعاية للنفوذ في الأركان الفكرية للعدو. وفي النموذج العلوي، تتم مواجهة هذا التهديد ليس عبر الرقابة والتقييد، بل من خلال تعزيز الإيمان الواعي. وقد رسم الإمام علي (عليه السلام) في الخطبة ١٥٦ أدوات التحريف المعرفي للعدو، حيث يُدخلون الحرام باسم الحلال عبر تغيير الأسماء والتلبيس: «يَسْتَحِلُّونَ حَرَامَهُ بِالشُّبُهَاتِ الْكَاذِبَةِ، وَالْأَهْوَاءِ السَّاهِيَةِ، فَيَسْتَحِلُّونَ الْخَمْرَ بِالنَّبِيذِ، وَالسُّحْتَ بِالْهَدِيَّةِ، وَالرِّبَا بِالْبَيْعِ» (نهج‌البلاغة، ص٢٢٠). وهذا يدل على أن التهديد الناعم، قبل أن يكون تهديداً مادياً، هو خداع معرفي. والإيمان الواعي، في مواجهة هذا التهديد، يُفعّل ثلاث آليات للدرع المعرفي: أولاً، خلق إطار تفسيري مستقر يوحد المجتمع في مواجهة الأزمات. فقد عرّف الإمام علي (عليه السلام) العبرة من التاريخ وسلوك طريق الحق بأنهما الإطار التفسيري المشترك للمؤمنين: «فَاعْتَبِر بِمَا مَضَى مِنَ الدُّنْيَا لِمَا بَقِيَ مِنْه» (نهج‌البلاغة، ص٤٥٩). ثانياً، توفير الحصانة ضد الخداع المعرفي، وهو ما لا يتحقق إلا بالبصيرة والتفكر؛ فقد عرّف الإمام (ع) البصير الحقيقي بأنه من يميز الحق من الباطل بالتفكر والتعقل (نهج‌البلاغة، ص٢١٣). ثالثاً، بناء الصمود الثقافي على المدى البعيد. ففي الحكمة ١٩٧، يوصي الإمام علي (عليه السلام) بـ «طرائف الحكمة» لعلاج ملل القلوب (الذي يُعد أرضاً خصبة للتهديدات الناعمة): «إِنَّ هَذِهِ الْقُلُوبَ تَمَلُّ كَمَا تَمَلُّ الْأَبْدَانُ، فَابْتَغُوا لَهَا طَرَائِفَ الْحِكْمَةِ» (نهج‌البلاغة، ص٥٠٤). فالمجتمع الذي يمتلك بنى إيمانية راسخة، ويُعد قلوبه عن الملل والكلل بـ «طرائف الحكمة»، يحافظ على هويته وتماسكه الثقافي حتى في مواجهة الحرب الناعمة الطويلة الأمد.

التنمية الثقافية وصلتها بالأمن الاجتماعي

محور آخر من المكون الثقافي هو التنمية الثقافية وصلتها العضوية بالأمن الاجتماعي. يرسم الإمام علي (عليه السلام) علاقةً ذات دلالة بين الفقر وانعدام الإيمان، مؤكداً على الدور الحاسم للثقافة والإيمان في الطمأنينة النفسية والاجتماعية: «الْغِنَى فِي الْغُرْبَةِ وَطَنٌ، وَالْفَقْرُ فِي الْوَطَنِ غُرْبَةٌ» (نهج‌البلاغة، ص٤٧٨). فالغنى الإيماني والقناعة يضعان الإنسان في أمن وسكينة تحت أي ظرف، بينما الفقر الثقافي والإيماني يولّدان، حتى في الوطن، شعوراً بالاغتراب وانعدام الأمن.

وعلى هذا الأساس، فإن التنمية في الفكر العلوي ليست أحادية البعد أو مادية بحتة، بل هي عملية ثقافية البنية، ينمو فيها الاقتصاد بالتزامن مع تعزيز الأخلاق، والاجتهاد المهني، والتربية الجماعية. يحدد الإمام علي (عليه السلام) في عهد مالك الأشتر هدف إرسال العمال وتشكيل الحكومة بوضوح، وهو إصلاح الناس وعمارة البلاد: «اسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا، وَ عِمَارَةَ بِلَادِهَا» (نهج‌البلاغة، ص٤٢٧). فالإصلاح هنا يشمل الإصلاح الأخلاقي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي، والعمارة لا تعني البناء المادي فحسب، بل تشمل أيضاً العمارة الثقافية والأمنية والإنسانية.

وفي الخطبة ١٣١، يعرّف الإمام علي (عليه السلام) هدف الحكومة والجهاد بأنه ليس السعي للسلطة، بل إقامة الإصلاح في المدن وتحقيق الأمن للمظلومين: «فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ، وَتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ» (نهج‌البلاغة، ص١٨٩). ومن ثم، فإن الغاية النهائية من تشكيل الحكومة والجهادات هي تحقيق الصلاح والسلام في المدن، لكي يعيش العباد في أمن وأمان.

المكون المشاركاتي

لا يستقيم الأمن الاجتماعي دون المشاركة الفاعلة للمواطنين والثقة المتبادلة بين الحاكمية والناس. ففي نموذج الحكم العلوي، تُصاغ المشاركة على أساس التكليف الإلهي، والإيمان القلبي، والمسؤولية المتبادلة تجاه الله والخلق. يُعرّف الإمام علي (عليه السلام) في الخطبة ٢١٦ أعظم الحقوق الإلهية بأنها حق الحاكم على الناس وحق الناس على الحاكم: «وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ، حَقُّ الْوَالِي عَلَى الرَّعِيَّةِ وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْوَالِي... وَلَكِنْ مِنْ وَاجِبِ حُقُوقِ اللَّهِ [سُبْحَانَهُ] عَلَى عِبَادِهِ النَّصِيحَةُ بِمَبْلَغِ جُهْدِهِمْ وَالتَّعَاوُنُ عَلَى إِقَامَةِ الْحَقِّ بَيْنَهُم» (نهج‌البلاغة، ص٣٣٣ و ٣٣٤). وهذه النظرة ترفع المشاركة من مجرد خيار عقلاني نفعي إلى فريضة دينية وأخلاقية، وتُخرج الأمن الاجتماعي من احتكار الحاكمية، وتُحوله إلى سلعة جماعية يشترك في إنتاجها والحفاظ عليها جميع أفراد المجتمع.

الرقابة العامة بوصفها آلية للأمن الاجتماعي

أولى وأهم محاور المكون المشاركاتي هي الرقابة العامة في إطار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. يُعدّ القرآن الكريم هذه الرقابة العامة من علامات الإيمان وتميّز الأمة الإسلامية. يُعرّف الإمام علي (عليه السلام) في الخطبة ٢٢٢ هذه الرقابة المتبادلة بأنها من خصائص المؤمنين الحقيقيين: «يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ وَيَأْتَمِرُونَ بِهِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَتَنَاهَوْنَ عَنْهُ» (نهج‌البلاغة، ص٣٤٢). ويؤكد في الرسالة ٤٧ على عماله ألا يتركوا هذه الفريضة: «لاَ تَتْرُكُوا الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ» (نهج‌البلاغة، ص٤٢٢). ويؤكد الإمام علي (عليه السلام) على المشاورة والرجوع إلى العقل الجمعي، معتبراً الاستبداد سبباً لزوال السلطة وفساد الدين. وفي الحكمة ١٦١، يُعرف المشاورة بأنها سبب للاستفادة من العقول الجمعية: «وَمَنْ شَاوَرَ الرِّجَالَ شَارَكَهَا فِي عُقُولِهَا» (نهج‌البلاغة، ص٥٠٠). وتؤدي الرقابة العامة في النموذج العلوي ثلاث وظائف أمنية: خلق الشفافية الاجتماعية وكشف الفساد قبل أن يُصبح مؤسساً؛ وتعزيز المسؤولية الجماعية ورفع المواطنين من مستهلكين إلى منتجين للأمن؛ وإيجاد فضاء للنقد البناء للضبط الذاتي داخل المجتمع.

التواصي بالخير والنصيحة بوصفهما تعزيزاً لرأس المال الاجتماعي

المحور الثاني للمكون المشاركاتي هو التواصي بالخير المتبادل والتقبل للنصيحة. يُبيّن الإمام علي (عليه السلام) في الخطبة ٣٤ الحقوق المتبادلة بينه وبين الناس، معتبراً التواصي بالخير حقاً للناس على الحاكم وأولى واجبات الحكم: «أَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيَّ فَالنَّصِيحَةُ لَكُمْ، وَتَوْفِيرُ فَيْئِكُمْ عَلَيْكُمْ، وَتَعْلِيمُكُمْ كَيْلَا تَجْهَلُوا، وَتَأْدِيبُكُمْ كَيْمَا تَعْلَمُوا» (نهج‌البلاغة، ص٧٩). وللتواصي بالخير ثلاثة مستويات: تواصي الحاكم مع الناس في إطار العدالة والشفافية والمساءلة؛ وتواصي الناس مع الحاكم في قالب النصيحة والمشورة والمواكبة؛ وتواصي المواطنين فيما بينهم في إطار التضامن والرقابة العامة. وهذه المستويات الثلاثة تُنتج رأس مال اجتماعي غير ملموس، يُؤمّن الأمن الاجتماعي دون الحاجة إلى أدوات قسرية.

مواجهة الاستبداد بوصفها حفظاً للأمن المشاركاتي

المحور الثالث للمكون المشاركاتي هو مواجهة الاستبداد والانتقال إلى الحكمة الجمعية. ففي النموذج العلوي، يُعدّ الاستبداد تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي؛ لأنه يقمع المشاركة وحرية الفكر، ويقود المجتمع إلى السلبية وفقدان الهوية والانهيار الداخلي. يحذّر الإمام علي (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشتر العمال من التفرّد بالرأي، ويُعرّف مشاورة الحكماء بأنها محور تنظيم الأمور. فالحكم في النموذج العلوي هو أداة لهداية البشر نحو الكمال، وليس مجرد تولي السلطة. ويتم الانتقال من الاستبداد إلى الحكمة الجمعية عبر ثلاثة مسارات عملية: خلق فضاء للنقد البناء، والمشاورة مع الحكماء بوصفها محوراً لصنع القرار، ومساءلة الحاكمية أمام الناس. يُعدّ الإمام علي (عليه السلام) في عهد مالك الأشتر مساءلة الناس حقاً لهم على الحاكم، ويؤكد أنه إذا اساء الناس الظن بالحاكم، فعلى الحاكم أن يُزيل هذا الظن بالإعلان عن عذره (نهج‌البلاغة، ص٤٤٢). وهذه المسارات الثلاثة تضمن الأمن المشاركاتي، وتمنع تحول الحاكمية إلى قوة غريبة وتهديد داخلي.

الثقة العامة بوصفها البنية التحتية للمشاركة

المحور الرابع للمكون المشاركاتي هو الثقة العامة بوصفها شرطاً مسبقاً للمشاركة الفاعلة. ففي النموذج العلوي، تُعدّ الثقة العامة رأس مال عملياتياً يخفض تكاليف الحكم. يُعرّف الإمام علي (عليه السلام) في الرسالة ٥٣ حسن الظن بالناس بأنه عامل يخفف آلام الحكم وثقل المراقبة: «فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِرَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَبًا طَوِيلًا» (نهج‌البلاغة، ص٤٣١). وتُنتج الثقة العامة وتُعاد إنتاجها عبر أربعة مسارات: الصدق التنظيمي وتجنب التملق؛ والشفافية المالية والعدالة التوزيعية؛ وتوحيد مستوى حياة العمال مع الناس؛ والمساءلة والرقابة العامة. وهذه المسارات الأربعة تُعيد إنتاج الثقة العامة باستمرار، وتجعل الأمن الاجتماعي مستداماً.

الحاكمية الميسّرة للأمن، لا منتجته

محور آخر من المكون المشاركاتي هو تبيين موقع الدولة العلوية في عملية إنتاج الأمن الاجتماعي. ففي النموذج العلوي، الدولة ليست منتجة للأمن من الخارج، بل هي ميسّرة ومراقبة للعمليات داخل المجتمع. يُعرّف

الإمام علي (عليه السلام) في الخطبة ٢١٦ الحقوق المتبادلة بحيث يحصر الحاكمية في المراقبة على العمليات داخل المجتمع، ولا يُغني حتى أفضل الناس عن المشاركة والمشاورة: «لَيْسَ أَمْرُؤٌ- وَإِنْ عَظُمَتْ فِي الْحَقِّ فَضِيلَتُهُ- بِفَوْقِ أَنْ يُعَانَ عَلَى مَا حَمَّلَهُ اللَّهُ مِنْ حَقِّهِ» (نهج‌البلاغة، ص٣٣٤). وهذا التحول يتم عبر ثلاث آليات عملية: الإيمان، بخلقه الشعور بالتكليف الديني، يشجع المواطنين على المشاركة الفاعلة؛ والأخوة الدينية، بتعزيزها المسؤولية المتبادلة، تحول الأمن إلى سلعة جماعية؛ والثقة العامة، بخلقها فضاء آمناً للمشاركة، تقود المواطنين من السلبية إلى الفاعلية. في هذا النموذج، يُنتج الأمن الاجتماعي من الداخل، ويرتقي المجتمع من مجرد مستهلك للأمن إلى مشارك في ولادته والحفاظ عليه. إن تحسين الحكم والتنمية الاقتصادية هي شروط أساسية، لكنها الجسد المادي للأمن الاجتماعي، بينما الإيمان والثقافة هما روحه؛ والجسد بلا روح لا يستطيع تأمين أمن داخلي المنشأ.

الخاتمة

أُجري هذا البحث بهدف تحليل مكونات الأمن الاجتماعي في الحكم العلوي وبيان الدور الاستراتيجي للإيمان كمتغير رئيسي. بالإضافة إلى وصف النتائج، يكشف التحليل التطبيقي لهذه المكونات مع الإطار النظري لمدرسة كوبنهاغن والنماذج العلمانية عن ثلاثة إنجازات تفسيرية ونظرية مهمة، تثبت التمييز الجوهري للنموذج العلوي في الدراسات الأمنية:

أولاً: تأكيد مدرسة كوبنهاغن وتجاوزها: حل أزمة هشاشة العقد الاجتماعي

مع انتقال مدرسة كوبنهاغن من الأمن العسكري، قدّمت المجتمع والهوية الجماعية كمرجع للأمن الاجتماعي. يُظهر التحليل التطبيقي أن النموذج العلوي يؤكد هذا المبدأ، لكنه يتجاوز النماذج العلمانية في الأسس الأنطولوجية لإنتاج هذه الهوية. ففي النموذج العلوي، مرجع الأمن هو الأمة المؤمنة، وعلاقة المواطنين ببعضهم البعض وبالحاكمية ليست اتفاقاً شكلياً قابلاً للنقض، بل ميثاقاً داخلياً وعقدياً لا ينهار في ظروف الأزمات وتضارب المصالح. ويؤكد الإمام (عليه السلام) في عهد مالك على هذا الميثاق الداخلي.

وفي الرؤى الغربية (مثل آراء غيدنز أو بوتنام)، يستند التماسك الاجتماعي والثقة المتبادلة بشكل أساسي إلى العقد الاجتماعي والعقلانية الأداتية وتوافق المصالح الفردية. ويظهر التفسير الاجتماعي لهذه المسألة أن مثل هذا الأمن هش بطبيعته، ومشروط، ويحتاج إلى ضمانات خارجية. في المقابل، يملأ النموذج العلوي، باستبدال التكليف الإلهي والأخوة الإيمانية بالعقد النفعي، الفجوة المفقودة في النظريات الغربية لضمان استدامة الأمن. ومن هنا، تُعتبر التقوى حافظة لحرمات الله وعاملاً لربط قلوب المؤمنين.

ثانياً: تفسير آلية الانتقال من الأمن القسري إلى الأمن الذاتي

من الإنجازات التفسيرية لهذا البحث، تبيين كيفية خفض تكاليف الحكم في النموذج العلوي. ففي النماذج المتمركزة حول الدولة والليبرالية، الأمن الاجتماعي هو سلعة تُنتج وتُفرض من أعلى إلى أسفل عبر المؤسسات القسرية والشرطية والرقابة البيروقراطية. وهذا النهج، على المدى الطويل، يؤدي إلى تآكل رأس المال الاجتماعي وزيادة التكاليف المالية والنفسية على الدولة. لكن التفسير المنظومي للسيرة العلوية يُظهر أن الإيمان، كمتغير وسيط وضابط داخلي، يُغيّر معادلة التكلفة والفائدة للأمن. فالإيمان، بخلقه الضبط الأخلاقي للنفس، والشعور بالمسؤولية تجاه الله والخلق، وتفعيله الرقابة العامة، يُحوّل الأمن من سلعة مفروضة إلى عملية داخلية المنشأ ومكتفية بذاتها. ووفقاً لهذا التفسير، فالدولة العلوية ليست المنتج الحصري للأمن، بل هي ميسّرة لشبكة من التفاعلات الإيمانية، حيث يكون المواطنون أنفسهم ضامنين وعملاء أساسيين لأمنهم.

ثالثاً: التكامل العضوي لأبعاد الأمن مقابل النهج الجزرائي

في الأدبيات السائدة للدراسات الأمنية، تُحلل أبعاد الأمن المختلفة (الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية) غالباً كجزر منفصلة ومتعارضة أحياناً. لكن التفسير التطبيقي للنموذج العلوي يُظهر أن الإيمان، والهوية، والثقافة، والمشاركة ليست مكونات منفصلة، بل أربع طبقات متشابكة من منظومة أمنية واحدة؛ كما أن معرفة الحق والباطل هي الشرط الأساسي للخلاص من الحيرة والانقطاع الهُويّ. ويلعب الإيمان في هذه المنظومة دور الغراء البنيوي؛ بحيث إن التنمية الاقتصادية دون ارتباطها بالعدالة والإيمان، بدلاً من أن تُنتج الأمن،

تؤدي إلى فجوة طبقية–هُويّة، والمشاركة السياسية دون سند أخلاقي تؤدي إلى الشعبوية وانعدام الأمن الثقافي. لذا، في النظرة العلوية، تتقدم العدالة الاقتصادية على جمع الخراج، ويُصوّر توحيد مستوى حياة العمال مع الناس كاستراتيجية للحفاظ على الهوية الجماعية والوقاية من الفجوة الطبقية. وبالتالي، فإن تمييز النموذج العلوي ليس في ما هي أبعاد الأمن، بل في كيفية الربط العضوي لهذه الأبعاد عبر محورية الإيمان، وهو ما يظهر بوضوح في كلمات الإمام (عليه السلام) مع تأكيده على التقوى كبنية تحتية للأمن النفسي والاجتماعي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

آدمي، علي. (١٣٩٤ ش). «**نقد نظريه فرهنگ امنيت ملى با تأمل در آثار بارى بوزان و مكتب كپنهاگ**».*مطالعات تحول در علوم انسانى*، العدد ٥، صص ١٦-١.

افتخاري، أصغر. (١٣٩١ ش). «**أصول الأمن الاجتماعي في الإسلام؛ دراسة حالة: سور الأعراف ويونس والصافات**». *دانش سياسى*، العدد ١٥، صص ٣٥-٥.

بوزان، باري. (١٣٧٩ ش). «**آشنايى با مكتب كپنهاگ در حوزه مطالعات امنيتى**». *فصلنامه مطالعات راهبردى*، العدد ٩، صص ١٦-٩.

بيليس، جان و اسميت، استيو. (١٣٨٣ ش). **عولمة السياسة: العلاقات الدولية في العصر الحديد**. ترجمة ابوالقاسم راه‌چمني و آخرون. طهران: أبرار معاصر طهران.

تقي‌زاده، سيدمحمد. (١٤٠٢ ش). «**الأمن من منظور الإمام علي (ع) في نهج البلاغة مع التركيز على أبعاده الاستراتيجية في الحكم**». *مجلة علوم الحديث المقارن*، العدد ١٨، صص ٤١٢-٣٨٣.

التميمي الآمدي، عبد الواحد بن محمد. (١٤١٠ ق). **غرر الحكم ودرر الكلم** . طهران: دار الكتاب الإسلامى.

دولتي، منصور. (١٣٩١ ش). «**الأمن الاجتماعي من منظور أميرالمؤمنين علي(ع)**». *فروغ وحدت*، العدد ٢٩، صص ٢٣-١٥.

شاكر، محمدتقي و برنج‌كار، رضا. (١٣٩١ ش). «**الإمامة والخاتمية من منظور القرآن والروايات**». *فصلنامه كتاب قيم*، العدد ٦، صص ١٢٩-١٠٧.

الشريف الرضى، محمد بن الحسين. (١٤١٤ ق). **نهج البلاغة** *(للصبحي صالح)* . قم: هجرت.

عبداله‌خاني، علي و جوادي، سارا. (١٣٨٣ ش). **نظريات الأمن: مدخل لصياغة عقيدة الأمن الوطني** .طهران: مؤسسة أبرار معاصر طهران الثقافية للدراسات والبحوث الدولية.

الكليني، محمد بن يعقوب. (١٤٠٧ ق). **أصول الكافي**. طهران: دار الكتب الإسلامية.

منتظري‌مقدم، محمود. (١٣٩٠ ش). **المنطق** .قم: الحوزة العلمية بقم.

نوريان، ابوالفضل وافتخاري، أصغر. (١٣٩٥ ش). «**دراسة فروق أسس الأمن في الإسلام ومدرسة كوبنهاغن**». *فقه الحكومي*، العدد ١١، صص ١٠٩- ١٣٧.

نويدنيا، منيژه. (١٣٨٨ ش). **الأمن الاجتماعي** .طهران: معهد الدراسات الاستراتيجية.

يافته‌چگيني، محمد. (١٣٨٩ ش). «**استراتيجية الأمن الاجتماعي في الدولة العلوية**». *بحوث المعرفة الأمنية*، العدد ٤٢، صص ١٣٩-٩٠.

يوسفي، كوروش أحمد و آخرون. (١٤٠١ ش). «**استراتيجيات تأمين الأمن الاجتماعي في منهج حكم الإمام علي (ع)**». *دراسات التاريخ الأمني*، العدد ٣٢، صص ١٧٢-١٤٧.

المصادر الإنجليزية:

Attride-Stirling, J. (2001). Thematic Networks: An Analytic Tool for Qualitative Research. *Qualitative Research*, 1(3), 385-405.

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using Thematic Analysis in Psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77-101.

Buzan, B. (1991). *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (2nd ed.). Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Lincoln, Y. S., & Guba, E. G. (1985). *Naturalistic Inquiry*. Newbury Park, CA: SAGE Publications.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

سال نهم، شماره یکم، پیاپی ۱۷، پاییز و زمستان ۱۴۰۴ (۹۱-۱۰۴)
DOI: 10.30473/anb.2026.78137.1493

«مقاله پژوهشی»

مؤلفه‌های امنیت اجتماعی در حکمرانی علوی تحلیلی بر آموزه‌های نهج‌البلاغه با تأکید بر نقش ایمان

محمدتقی شاکر

استادیار، گروه فلسفه و کلام، پژوهشکده علوم اسلامی امام صادق (علیه‌السلام)، قم، ایران.

نویسنده مسئول:
محمدتقی شاکر
رایانامه: 14mt.shaker@gmail.com

تاریخ دریافت: ۱۴۰۵/۰۳/۰۲
تاریخ پذیرش: ۱۴۰۵/۰۶/۱۸

چکیده

با ظهور رویکردهای نوین امنیتی پس از جنگ سرد و تأکید مکتب کپنهاگ بر ابعاد هویتی و گفتمانی امنیت، تبیین الگویی بومی و دینی برای امنیت اجتماعی ضرورت یافته است. پژوهش حاضر با هدف واکاوی مؤلفه‌های سازنده امنیت اجتماعی در الگوی حکمرانی علوی و تبیین نقش ایمان به‌عنوان متغیر راهبردی در تحقق آن انجام شده است. این مطالعه با روش تحلیل محتوای کیفی و رویکرد توصیفی-تحلیلی با تمرکز بر نهج البلاغه و سایر کلمات امام علی(علیه السلام) صورت پذیرفته است. همچنین از منابع تفسیری و پژوهش‌های معاصر در حوزه‌های مطالعات امنیتی و جامعه‌شناسی سیاسی به‌عنوان منابع مکمل بهره گرفته شده است. یافته‌ها نشان می‌دهد امنیت اجتماعی در الگوی علوی ماهیتی درون‌زا و ایمان‌محور دارد و بر چهار بُعد اصلی استوار است: بُعد ایمانی که در آن ایمان به‌عنوان سپر شناختی، تولیدکننده اعتماد عمومی و کنترل درونی عمل می‌کند؛ بُعد هویتی که در آن امت دینی مرجع امنیت قرار گرفته و اخوت ایمانی و هم‌سطح‌سازی فرهنگی، جامعه را در برابر گسست‌های هویتی تاب‌آور می‌سازد؛ بُعد فرهنگی که از مسیر آگاهی‌بخشی، مقابله با بدعت و فرهنگ‌سازی دینی، امنیت را از طریق توانمندسازی شناختی تأمین می‌کند؛ و بُعد مشارکتی که نظارت همگانی، خیرخواهی متقابل و اعتماد عمومی، شهروندان را از مصرف‌کنندگان منفعل امنیت به تولیدکنندگان آن ارتقا می‌دهد. در این الگو، ایمان نه صرفاً یک باور فردی، بلکه متغیر راهبردی و زیرساختی است که امنیت اجتماعی را از سازه‌ای بیرونی و تحمیلی به پدیده‌ای خودبسنده، پایدار و هویت‌ساز تبدیل می‌کند و الگویی بومی برای حکمرانی اخلاق‌محور و مشارکت‌گرا ارائه می‌دهد.

واژه‌های کلیدی

حکومت علوی، امنیت اجتماعی، ایمان، نهج‌البلاغه، مکتب کپنهاگ.

استناد به این مقاله:

شاکر، محمدتقی. (۱۴۰۴). مؤلفه‌های امنیت اجتماعی در حکمرانی علوی تحلیلی بر آموزه‌های نهج‌البلاغه با تأکید بر نقش ایمان. *دراسات حديثة في نهج‌البلاغة*، ۹(۱)، ۹۱-۱۰۴.
(DOI: 10.30473/anb.2026.78137.1493)

حق انتشار این مستند، متعلق به نویسندگان آن است. ۱۴۰۴ ©. ناشر این مقاله، دانشگاه پیام نور است.
این مقاله تحت گواهی زیر منتشرشده و هر نوع استفاده غیرتجاری از آن مشروط بر استناد صحیح به مقاله و با رعایت شرایط مندرج در آدرس زیر مجاز است.
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)